الفلسطيني بين غابتين

نواف التميمي

طالما تغنّى الرئيس الراحل، ياسر عرفات، بما كان يسمّيها «ديمقراطية غابة البنادق الفلسطينية»، والمقصود بها تعايش مختلف التيارات والفصائل والتنظيمات الفلسطينية المسلحة، وإدارتها الشأن الفلسطيني، عبر مؤسسات منظمة التحرير بالحوار الديمقراطي والتفاهم والتوافق والتراضي، ورفض الاحتكام للسلاح، مهما بلغت الخلافات داخل البيت الفلسطيني. اليوم، يعود مساعد نائب وزير الخارجية الأميركي، هادي عمرو، إلى الحديث عن غابة فلسطينية أخرى، بوصفه السلطة الفلسطينية بـ«الغابة الجافّة» المُعرّضة للحريق أو السقوط في أي لحظة، ما لم يتم ريّ أغصانها ببعض الماء، وتغذية جذورها بشيء من السماد. والمقصود من كلام المسؤول الأميركي هو ضرورة التحرّك، التحرّك الإسرائيلي أولاً، للقيام بأي إجراءاتٍ ضروريةٍ لضمان بقاء السلطة ومنعها من الانهيار أو الاحتراق. وتستند رؤية المسؤول الأميركي لإنقاذ غابة السلطة الجافّة، جراء أزماتها السياسية والشرعية والاقتصادية والمالية، على خطواتٍ وقائيةٍ بداية، في إطار السلام الاقتصادي الذي اخترعه بنيامين نتنياهو، أي تحسين شروط الاحتلال أو تخفيفها مقابل الاستقرار، من قبيل استئناف الدعم المالي والاقتصادي، مع وقف توسيع الاستيطان وغيرها من الإجراءات التي تعود بالوضع إلى ما كان عليه قبل 28 سبتمبر / أيلول 2000، أي قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. ويسمي المسؤول الأميركي، بوافقه في ذلك مسؤولون في السلطة الفلسطينية، تلك الخطوات «إجراءات بناء الثقة» على طريق العودة إلى المفاوضات.

ولإنقاذ الغابة الفلسطينية الجافّة وعد هادي عمرو الفلسطينيين بالعودة إلى مفاوضات ثنائية مباشرة مع إسرائيل، بعد انتهاء إدارة الرئيس جو بايدن من المفاوضات النووية مع إيران، وطلب إعادة فريق تفاوضي مع تحضير رؤية فلسطينية لمرحلة بناء الثقة التي ستمهد لمرحلة المفاوضات بشأن الملفات الكبرى، على قاعدة أن لدى الإدارة الأميركية مبادئ أساسية في تعاملها مع الصراع: أولها، الإصرار على مقاييس متساوية بين طرفي الصراع في الحرية والأمن والازدهار إلى جانب الالتزام بالتوافق الدولي وتنفيذ القرارات الدولية.

من خلال رصد تحرّكات فلسطينية وإقليمية تكثفت خلال عطلة عيد الأضحى، يتبين للمتابعين أن السلطة الفلسطينية رحبت بحرص المسؤول الأميركي على إعادة الحياة إلى غابتها، وسط تعاظم الخوف من خطر الانهيار أو الاحتراق، سيما بعد تبدّد التعايش في غابةٍ تغول فيها السلاح الفلسطيني داخل البيت، غابت مؤسسات الحوار والحكم الديمقراطي، بدءًا بحل المجلس التشريعي، وإحكام قبضة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وتأجيل الانتخابات إلى أجلٍ غير معلوم، وصولاً إلى قتل نزار بنات وما تلاه من قمع مظاهرات سلمية واعتداء على الإعلاميين، وزجّ عشرات الناشطين في السجون من دون محاكمات أو تهم.

سال لعاب قيادات السلطة الفلسطينية، ورأت في حرص المسؤول الأميركي فرصة لإنقاذ غابتهم الجافّة من الاحتراق، فسارعوا إلى وضع قائمة تحت عنوان «إجراءات بناء الثقة» تضمنت 30 بندًا، وشملت مطالب أمنية وسياسية واقتصادية، أبرزها تجميد الاستيطان، إبقاء الوضع القائم في المسجد الأقصى كما هو، والتوقف عن هدم المنازل الفلسطينية، وقف توسيع المستوطنات، بما في ذلك في القدس المحتلة، وإخلاء بؤر استيطانية عشوائية مقامة في أراضٍ بملكيةٍ فلسطينيةٍ خاصة في الضفة الغربية. وتنفيذ «النبضة الرابعة» بالإفراج عن أسرى كان ينبغي الإفراج عنهم منذ العام 2014، بموجب اتفاق إسرائيلي – فلسطيني، إلى جانب الإفراج عن أسيرات وأسرى مسنّين وقاصرين وجثامين شهداء.

قد يعيد هادي عمرو بعض المياه إلى عروق غابة السلطة الفلسطينية، بعد فشل متواصل ومتناسل منذ ثلاثة عقود، لم يتحقق فيها لا سلام سياسي ولا ازدهار اقتصادي، وقد يقبل الإسرائيلي ببعض الشروط لإنقاذ سلطة تترنّح على حافّة الانهيار، لا حبًا بها، ولكن حرصاً على استمرار ما تقدّمه أجهزة السلطة الأمنية من خدماتٍ لأمن إسرائيل وحمايتها، قد نرى بعض الحياة تدبّ في أوصال غابة محمود عباس الجافّة، ولكن الأكيد أن الحياة جفت في غابة ياسر عرفات، حيث تعايش الكل الفلسطيني تحت ظلال ديمقراطية تحميها البنادق.

تونس ولبنان عندما يتشابهان

وائل نجم

بعيش كلّ من لبنان وتونس أزمات كبيرة وخطيرة، تنذر بخروج الأمور عن إطار السيطرة إلى مهاوي المجهول. وتكاد أزمات البلدين تكون متشابهة أو متطابقة إلى حدود كبيرة وكثيرة، على الرغم من أنّ الفاعلين في البلدين مختلفون، غير أنّ العقلية التي تدير الأمور تتشابه فيما بينها، والمنهجية تُكاد تكون واحدة، والخلفية التي يجري من خلالها أو بدافعها التحرّك ربما هي ذاتها. بعاني لبنان من أزمة اقتصادية معيشية خانقة، جعلت الليرة اللبنانية تفقد حوالي 90% من قيمتها أمام العملات الأجنبية ومن قدرتها الشرائية، ما خلّف مشكلات كثيرة وعديدة في قطاعات المحروقات والكهرباء والدواء وما يتصل بها، وسحقت الطبقة الوسطى في لبنان، وحوّلت معظم اللبنانيين إلى الطبقة الفقيرة أو المُعدمة، وذلك كله بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة، والفساد المستشري على أكثر من مستوى، والرؤوس الدعم المباشر أو غير المباشر من الجهات التي تريد أن تحاصر كلاً البلدين وتستأثر بخيراتهما وتقصي القوى الحيّة فيهما، وصولاً إلى إخضاعهما كجزء من إخضاع المنطقة برمتها، لمشروع يريد أن يظلّ متحكّماً بالمنطقة، ويعيد تجديد سيطرته عليها مائة سنة مقبلة، وإنْ بطرق مختلفة عن الطرق القائمة أو التي اعتُمدت خلال العقود الأخيرة.

غير أنّ أكثر ما يزعج أو يثير الغضب والحزن والاستهجان أنّ الوجهات التي تتصدّى للمشهد تحت عنوان الإصلاح تارة، وبناء الدولة تارة أخرى، واحترام القوانين والدساتير في أغلب الأحيان، هي أكثر الوجهات ميلاً إلى الفساد وخرقاً لمنطق الدولة والدساتير والقوانين، وعملاً من أجل استعادة النظام الأحادي المستبد الذي لم تعرف الناس كيف تخلّصت منه بعد. وما يدهش أكثر أنّ كل ما يجري يكون، في غالب الأحيان، لصالح قوى خارجية لا تضمر لأوطاننا أيّ خير، سوى الاستحواذ على خيراتها ونهبها، في حين لا تكون تلك الوجهات سوى دمى متحرّكة في أجندات اللاعبين الكبار.

(كاتب لبناني)

معلن، تُمنع فيه المساعدات عن الحكومة التونسية، ويُترك الناس يتضوّرون جوعاً وعطشاً لإظهار فشل القوى السياسية التي تدير المشهد السياسي التونسي بعد ثورة الربيع العربي، كما وأنّ تلك القوى باتت ملاحقة ويُمارس عليها نوع من «الإرهاب» و«الشيطنة» لكني الناس عن الالتفاف حولها والسير معها في طريق نهضة تونس وبناء مستقبلها، انطلاقاً من المسار الديمقراطي الذي اختطته لنفسها بعد الثورة، وأرسى في تونس نظاماً ديمقراطياً برلمانياً، وقد كان المشهد الذي تمثّل، أخيراً، بالمحاولة الانقلابية التي عملت وما تزال على إقصاء القوى السياسية والنيابية التونسية، واحتكار السلطة وتجميعها بيد الرئيس فحسب، كان هذا المشهد أبلغ دليل على منطق الاستحواذ والاحتكار والإقصاء، وهو المنطق والمنهج ذاته الذي يعاني منه لبنان. وكأنّ من يريد أن يحتكر السلطة في لبنان ومن يعمل على احتكار السلطة في تونس ينهلان من منهل واحد، ويقران في كأس واحد، ويتلقّيان الدعم المباشر أو غير المباشر من الجهات التي تريد أن تحاصر كلا البلدين وتستأثر بخيراتهما وتقصي القوى الحيّة فيهما، وصولاً إلى إخضاعهما كجزء من إخضاع المنطقة برمتها، لمشروع يريد أن يظلّ متحكّماً بالمنطقة، ويعيد تجديد سيطرته عليها مائة سنة مقبلة، وإنْ بطرق مختلفة عن الطرق القائمة أو التي اعتُمدت خلال العقود الأخيرة.

غير أنّ أكثر ما يزعج أو يثير الغضب والحزن والاستهجان أنّ الوجهات التي تتصدّى للمشهد تحت عنوان الإصلاح تارة، وبناء الدولة تارة أخرى، واحترام القوانين والدساتير في أغلب الأحيان، هي أكثر الوجهات ميلاً إلى الفساد وخرقاً لمنطق الدولة والدساتير والقوانين، وعملاً من أجل استعادة النظام الأحادي المستبد الذي لم تعرف الناس كيف تخلّصت منه بعد. وما يدهش أكثر أنّ كل ما يجري يكون، في غالب الأحيان، لصالح قوى خارجية لا تضمر لأوطاننا أيّ خير، سوى الاستحواذ على خيراتها ونهبها، في حين لا تكون تلك الوجهات سوى دمى متحرّكة في أجندات اللاعبين الكبار.

(كاتب لبناني)

شعب خوزستان يريد ماءً لا دماءً

عمر كوش

لجأ النظام الإيراني، كعادته، إلى العنف لمواجهة حركة الاحتجاج التي بدأت منذ أكثر من أسبوع في محافظة خوزستان (الأهواز) في إيران، على الرغم من أنها احتجاجاتٌ مطلبية، اندلعت على خلفية الانقطاع المتواصل للمياه عن سكان المحافظة، ونتيجة السياسات المائية التي اتبعها النظام عبر عقود عديدة في المنطقة المعروفة بغناها بالمياه وبالنفط، وأفضت إلى حرمانها المياه، وبقائها عرضةً للعطش والجفاف، فضلاً عمّا يعانيه سكانها من الأزمات المعيشية الأخرى التي تعصف بها، وبسائر المحافظات والأقاليم الإيرانية.

وامتدت المظاهرات الاحتجاجية لتشمل معظم مدن الأهواز وبلداتها، ورفع المحتجّون فيها شعاراتٍ تتهم السلطات الإيرانية بسرقة مياه الإقليم، وتحويلها إلى محافظتي أصفهان ويزد، وحرمانهم إياها، على الرغم من أن الإقليم يعتبر الخزّان المائي الأكبر في إيران، نظراً إلى وجود عدة أنهر فيه، لكن سلطات النظام الإيراني أقامت عليها سدوداً لإنتاج الطاقة الكهربائية، وخصوصاً نهر كارون، فضلاً عن تحويلها مياهه إلى محافظاتٍ أخرى، ما سبّب تضرّر مساحات زراعية شاسعة، وارتفاع منسوب الجفاف في الإقليم، وفقدان سكانه - وغالبيتهم من العرب - مصادر رزقهم وسبل عيشهم. لذلك، يعتبر ناشطون حقوقيون إيرانيون أن الأمر ليس عرضياً، وأن نقص المياه الحادّ فُرض على أهل الأهواز قسراً، إذ لا يمكن إقليماً فيه عدة أنهار رئيسة، ويحتوي على 35% من الموارد المائية في إيران، أن يُصاب بالعطش، بل هو نتيجة سياسة ينتهجها النظام الإيراني ضد سكانه الذين يعيشون على ضفاف هذه الأنهر.

ولم تتوانَ قوات الأمن الإيرانية عن إطلاق الرصاص على المحتجين وقتل عدد منهم، على الرغم من الطابع السلمي لظاهراتهم الاحتجاجية، مؤكّدة بذلك النهج الأمني في تعامل النظام الإيراني مع حركات الاحتجاج المطلبية المتكرّرة التي شهدها هذا الإقليم منذ عدة عقود، وخصوصاً في 2005 و2011، نتيجة سياسات النظام وممارساته التي تقوم على توظيفها في إطار صراعاته الداخلية، حيث يريد الحرس الثوري وأجهزة النظام الأمنية تبرير استقدام قوات أمنية وعسكرية من أجل قمع الاحتجاجات بالقوة، وتحميل حكومة الرئيس حسن روحاني المسؤولية عن اندلاع الاحتجاجات، والتنصّل من مسؤولية قتل المتظاهرين من خلال إلقاء التهمة على مجموعات مسلحة من أبناء المنطقة، تعمل على تنفيذ أجنداتٍ خارجية معادية للنظام، وتسعى إلى إسقاطه عبر إشعال اضطرابات واحتجاجات ضده.

في المقابل، لقيت حركة الاحتجاج في الأهواز تضامناً واسعاً من شخصيات وفعاليات نقابية وثقافية عديدة، حيث كتبت المحامية، نسرين ستوده، رسالة من داخل سجن قرچك ورامين، اعتبرت فيها أن الناس في خوزستان ومدن إيرانية عديدة «محرومون المياه، وأنهم يتعايشون مع هذه الأزمة منذ سنوات عديدة»، بينما أصدرت رابطة الكتّاب الإيرانيين بياناً داعماً للاحتجاجات، وطالبت بوقف إطلاق الرصاص والغاز المسيل للدموع على المحتجين من قوات الأمن، وعدم تشويه صورة الاحتجاجات. وكذلك أعلن المجلس التنسيقي لنقابة المعلمين في إيران، في بيان له، دعمه الاحتجاجات، وأصدر أكثر من 330 مثقفاً وكاتباً إيرانياً، بينهم سينمائيون، بياناً أكدوا فيه دعمهم الحراك الاحتجاجي في الأهواز، وتضامنهم «مع المواطنين الذين سئموا الظلم والعنف والتمييز في خوزستان».

وبالفعل، سئم عرب الأهواز الظلم والتمييز المتراكمين خلال عقود عديدة، فهم لا يتمتعون بحقوقهم الأساسية، مثلهم مثل سائر الأقليات الإثنية الأخرى التي تعيش في إيران، وجرّدتهم الأنظمة السياسية في إيران، منذ عهد الشاه، من حقوقهم الإنسانية، وتهجيرهم من أراضيهم التاريخية بالقوة، وتوطين آخرين لا ينتمون إلى السكان الأصليين، وذلك تنفيذاً لمقولة تزعم أن إيران دولة واحدة مع لغة واحدة ودين واحد وهوية واحدة، على الرغم من الواقع القائم على التعدّدية فيها، وبالتالي لن يجدي نفعاً كلام أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، الأدميرال علي شمخاني، حين تحدّث قائلاً إن «الشعور أو الإحساس بالتمييز أكثر ألماً من الجفاف وقلة المياه»، لأن المطلوب إزالة الأسباب التي أفضت إلى ذلك، حيث يعلم شمخاني أن أهله في الأهواز لم يكن التعامل معهم منذ بداية الثورة الإيرانية نفسه، بل جرى التعامل مع مطالبهم وفق النهج الأمني، إضافة إلى سياسات التغيير الديموغرافي التي اعتُمدت في إقليمهم، وأدّت إلى اندلاع احتجاجاتٍ عديدة قمعت بدموية، وتشويه مطالبهم بتهمة الانفصال، فيما كانت مطالب معظم القوى المدنية والحزبية في الإقليم تتمحور حول المطالبة بتحسين الظروف المعيشية وتطبيق الدستور ونيل حقوقهم الدستورية والمدنية والقانونية. لكن النظام الإيراني كان يصرّ على التعامل الأمني معها جميعاً، وبالتالي لم يختلف نهجه مع الاحتجاجات الدائرة عن سابقاتها. ومثلما اعتبر المجلس التنسيقي لنقابة المعلمين في إيران، في بيانه، أن «السلطات تحاول دائماً أن تنسب الاحتجاجات إلى جهات أجنبية»، وأن «المطالب بدعم احتجاجات الشعب المظلوم في خوزستان ارتفعت في جميع أنحاء البلاد، ما يعكس أن المطالبة بالحقوق والاحتجاج من أجل تلبيتها شأنٌ لا يمكن محوه، ولا يمكن إخماده أيضاً بالقمع».

> لا يمكن إقليماً فيه عدة أنهار رئيسة، ويحتوي على 35% من الموارد المائية في إيران، أن يُصاب بالعطش

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي يولي لها أن سريديته تحتاج إلى تدقيق، لكنها ليست محور النقاش هنا)، وهو ينطلق في تحليله الاستراتيجية الأميركية، من أن تلك الإمبريالية تتبنّى دوماً تعويدة «فرّق تسد» أي تجزيء الدول، لإضعافها وسهولة السيطرة عليها؛ أرادت الولايات المتحدة إضعاف العراق، من أجل إخضاعه لسياسات الليبرالية الجديدة، ونهب نفطه، عبر صيغة دستور بول بريمر، كان السبيل إلى ذلك بإسقاط نظام صدّام حسين، بالتدخل العسكري، وتدمير على لبنية الدولة والمجتمع، وبالتأكيد تشجيع تقسيمات طائفية وقومية وفرض نظام حكم ضبابي، هو أقرب إلى الفوضوي منه إلى الفيدرالي؛ وما زالت هناك انتفادات كثيرة داخل البيت الأبيض، وفي الوسط السياسي الأميركي، لقرار جورج بوش الابن احتلال العراق، وللكلفة الباهظة، المادية والبشرية، التي دفعتها الولايات المتحدة، وللجدوى من ذلك كله، بسبب عدم استقرار العراق، وسيطرة مليشيات إيران، وظهور تنظيم القاعدة، والدعم الأميركي لجماعات إسلامية معتدلة لمواجهته، وظهور حركات الاحتجاج، وكيفية إدارتها أميركياً، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتدخل التحالف الدولي لمحاربته. من الخطأ القول إن الولايات المتحدة قادرة على التحكّم كلياً بكل هذه الفوضى في العراق، بل هي أصبحت مرتبكة بإدارتها، خصوصاً مع التوجه الأميركي، ومنذ عهد الرئيس أوباما، إلى التفرغ أكثر لتعزيز أساطيلها البحرية في الباسيفيك، ومواجهة الصين، وباتت تميل إلى الانسحاب التدريجي، والاعتماد أكثر على الحلفاء في حلفَ شمال الأطلسي (الناتو)، والذين وسعوا مهمتهم التدريبية في العراق قبل أشهر قليلة، لهذا الغرض.

لم تذهب الولايات المتحدة وحلفاؤها في العراق في مسألة التقسيم إلى أقصاها، فإقليم كردستان مثلاً، والذي حظي بنضالاتٍ طويلة منذ بداية القرن الماضي، ونال بعض الاستقلالية قبل التدخل الأميركي، لم يسمح له، دولياً، بالاستقلال، وفشل الاستفتاء الذي أجرته حكومة مسعود البرزاني في 2017، ورفضت نتيجة الاستفتاء من حكومة بغداد، ولم تبارك مساعي الاستقلال هذه أية دولة إقليمية، عدا إسرائيل التي زار مسؤولون منها الإقليم، لدعم انفصاله، وأفشلته تركيا وإيران، بعد لقاء رئيس هيئة الأركان الإيرانية، محمد باقري، بالرئيس التركي أردوغان، لهذا الغرض. الظرف في سورية مختلف كلياً، فقد حصلت ثورة شعبية، واتجهت الإرادات الدولية نحو وأدها، وإضعاف الدولة السورية وتفتيت المجتمع، حتى لا تقوم له قائمة؛ وكان ذلك بدعم النظام في قمع شعبه إلى أقصى حدّ، وهناك رضًا أميركي على دور تدخل إيران، وما يشبه التكليف الأميركي لروسيا بتولي تلك المهمة، ومنذ بيان جنيف في 2012. وعلى ذلك إضعاف سورية والسيطرة عليها، جاء بدعم جثة النظام المنهك والمتهالك، أولاً.

صحيحٌ ما كتبه حيّان عن توافق روسي أميركي بشأن إضعاف حصة تركيا من سورية، والذي لحقه إضعاف المعارضة السياسية والعسكرية أيضاً؛ لكن الاستشهاد بعلاقة أنقرة بإقليم كردستان العراق لا يعني قبولها عناصر حزب العمال الكردستاني على حدودها، وفي الأصل هي تدعم المجلس الوطني الكردي، المقرّب من حكومة كردستان، والمطرود من شرق الفرات. الوقائع التي حصلت تختلف مع السردية التي قدّمها حيّان حول المطامح التركية في سورية؛ فبعد مجيء التحالف ودعمه «قوات سوريا الديمقراطية»، باتت كل السياسة التركية في سورية تستند إلى المخاوف من الخطر الكردي على حدودها، وبات هدفها السيطرة على كامل الحدود وبعمق كاف، ومنع الاعتراف بإدارة ذاتية مستقلة يديرها عناصر الوحدات الكردية التابعة لحزب العمل الكردستاني. هذا دفع تركيا إلى الاعتذار من روسيا عن حادثة إسقاط الدفاعات الجوية التركية طائرة سوخوي 24 الروسية أواخر 2015، والدخول في حلف أستانة، والقبول بالمسار الروسي بشأن «خفض التصعيد» وتسليم المناطق واللجنة الدستورية، وذلك كله بمباركة أميركية.

دعمت روسيا الفيلق الخامس، وصارت ترفده بعناصر المصالحات، وذلك لتقليص النفوذ الإيراني ضمن جيش النظام، وليس لإحداث فرقٍ تدعم تشكيل أقاليم مستقلة، حيث تنتقل قطع الفيلق الخامس في كل المناطق السورية، ولا تختص ببقعة جغرافية محدّدة. تريد روسيا أن يسيطر النظام على كل المناطق، وكما كان الأمر قبل 2011، وهذا محور الخلاف في مفاوضاتها مع «الإدارة الذاتية لشرق الفرات»، وسبب لفشل المصالحة في درعا، كما أسلفت في مقالي السابق.

أصبحنا نستخدم كلمة «فدرلة» مرادفة للتقسيم، والعكس يجب أن يكون هو الصحيح، أي أن تعني تجميع المقسّم؛ توقفت الحرب في سورية بشكلها الواسع، وهناك شبه تثبيت لخطوط التماس، وبذلك يكون المقسّم هو ثلاث مناطق نفوذ، وهي ما يستحق النقاش بشأن مستقبلها، وليس إمكانية إحداث مناطق نفوذ جديدة. أفردت في مقالي السابق أسباب كل دولةٍ على حدة في رفض الفيدرالية في سورية، أي ليس هناك إجماع دولي حول ذلك، كما أعتقد حيان. بات رفضُ تلك الأطراف واضحاً في سياساتها على الأرض. ويستند تحليلي إلى الوقائع اليومية المتغيرة، وليس إلى «لغة الخطابة والتمنيات» وفق تعبير حيان؛ حيث سبق أن ناقشت مؤسسة رائد الأميركية القريبة من دوائر القرار في البيت الأبيض، قبل سنوات، خيارات التقسيم، والفدرلة، والتحاصص الطائفي، والإبقاء على لامركزية محدودة. ومن الواضح أن الإدارة الأميركية تتهرّب من مأزق دعم الإدارة الذاتية التي يسيطر عليها الأكراد، وتدفع بهم نحو تركيا، للتوافق بصيغةٍ ما مع النظام، وأن الوجود الأميركي العسكري الحدود شرق الفرات هو لمنع النفط والغاز عن روسيا والنظام، ورقة ضغط، لتحقيق الشروط الأميركية، فيما الوجود العسكري الأميركي الأكبر هو في قاعدة التنف، أي خارج مناطق الإدارة الذاتية.

(كاتبة سورية)

الفيدرالية في سورية... ومغالطات في نقاش حيّان جابر

رانيا مصطفى

ناقش الصديق الكاتب حيان جابر في مقالته «الفيدرالية السورية والرفض الدولي .. نقاش مع رانيا مصطفى»، في «العربي الجديد» الخميس 2021/7/22، مقالتي «فيدرالية سورية مرفوضة دولياً» المنشورة في الصحيفة نفسها السبت 2021/7/17، وانتقدها؛ لكن حجج جابر المساندة لرأيه، المناقض لفكرة مقالتي، تحتوي مغالطات كثيرة، سأنطلق من التدقيق الذي بدأ به حيان، أن هناك بعدين لمسألة الفدرلة، دولي وديموغرافي؛ تناولت مقالتي البعد الدولي، باعتبار أن الواقع السوري محكوم بالأجندات الدولية، لكن العامل الديموغرافي بالغ الأهمية، ومؤثر في الموقف الدولي نفسه، وقد بيّنت أن التغييرات الديمغرافية في سورية شرق الفرات، العربية بغالبيتها، وما زال العرب يشكلون الأغلبية القومية فيها. وأضيف إنه، تاريخياً، ليس في سورية زعامات طائفية، يمكن أن تقتتل على غرار الحرب الأهلية في لبنان، بل كان النظام طرفاً في الحرب السورية، بوصفه حاكماً وشمولياً، وليس بوصفه يمثل طائفة واحدة أو تجمّعاً للأقليات، كما يستسهل بعضهم توصيفه، فكان يحرّك تارة مليشياته الطائفية، وتارة أخرى فلسطينية، وثالثة من حلفائه السابقين من حزب الاتحاد الديمقراطي (الإيادي) شرق الفرات، ومرّة راهن على العشائر، وفق ما يحتاج إليه الظرف، عدا عن مناصريه من الطبقة الوسطى ورجال الدين وغيرهما، وعن استعانته بإيران ومرتزقتها. بالتالي، التركيبة الديمغرافية في سورية لا تسمح بالغلو في تقسيمات طائفية وقومية قسرية، وقد خبرها الغرب على يد الاحتلال الفرنسي لسورية بداية القرن الماضي، كما أسلفت في نهاية مقالتي السابقة.

أسقط حيان جابر ما حصل في العراق، ومخطط احتلاله وتفكيكه، على الواقع السوري اولو أن سريديته تحتاج إلى تدقيق، لكنها ليست محور النقاش هنا)، وهو ينطلق في تحليله الاستراتيجية الأميركية، من أن تلك الإمبريالية تتبنّى دوماً تعويدة «فرّق تسد» أي تجزيء الدول، لإضعافها وسهولة السيطرة عليها؛ أرادت الولايات المتحدة إضعاف العراق، من أجل إخضاعه لسياسات الليبرالية الجديدة، ونهب نفطه، عبر صيغة دستور بول بريمر، كان السبيل إلى ذلك بإسقاط نظام صدّام حسين، بالتدخل العسكري، وتدمير على لبنية الدولة والمجتمع، وبالتأكيد تشجيع تقسيمات طائفية وقومية وفرض نظام حكم ضبابي، هو أقرب إلى الفوضوي منه إلى الفيدرالي؛ وما زالت هناك انتقادات كثيرة داخل البيت الأبيض، وفي الوسط السياسي الأميركي، لقرار جورج بوش الابن احتلال العراق، وللكلفة الباهظة، المادية والبشرية، التي دفعتها الولايات المتحدة، وللجدوى من ذلك كله، بسبب عدم استقرار العراق، وسيطرة مليشيات إيران، وظهور تنظيم القاعدة، والدعم الأميركي لجماعات إسلامية معتدلة لمواجهته، وظهور حركات الاحتجاج، وكيفية إدارتها أميركياً، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتدخل التحالف الدولي لمحاربته. من الخطأ القول إن الولايات المتحدة قادرة على التحكّم كلياً بكل هذه الفوضى في العراق، بل هي أصبحت مرتبكة بإدارتها، خصوصاً مع التوجه الأميركي، ومنذ عهد الرئيس أوباما، إلى التفرغ أكثر لتعزيز أساطيلها البحرية في الباسيفيك، ومواجهة الصين، وباتت تميل إلى الانسحاب التدريجي، والاعتماد أكثر على الحلفاء في حلفَ شمال الأطلسي (الناتو)، والذين وسعوا مهمتهم التدريبية في العراق قبل أشهر قليلة، لهذا الغرض.

لم تذهب الولايات المتحدة وحلفاؤها في العراق في مسألة التقسيم إلى أقصاها، فإقليم كردستان مثلاً، والذي حظي بنضالاتٍ طويلة منذ بداية القرن الماضي، ونال بعض الاستقلالية قبل التدخل الأميركي، لم يسمح له، دولياً، بالاستقلال، وفشل الاستفتاء الذي أجرته حكومة مسعود البرزاني في 2017، ورفضت نتيجة الاستفتاء من حكومة بغداد، ولم تبارك مساعي الاستقلال هذه أية دولة إقليمية، عدا إسرائيل التي زار مسؤولون منها الإقليم، لدعم انفصاله، وأفشلته تركيا وإيران، بعد لقاء رئيس هيئة الأركان الإيرانية، محمد باقري، بالرئيس التركي أردوغان، لهذا الغرض. الظرف في سورية مختلف كلياً، فقد حصلت ثورة شعبية، واتجهت الإرادات الدولية نحو وأدها، وإضعاف الدولة السورية وتفتيت المجتمع، حتى لا تقوم له قائمة؛ وكان ذلك بدعم النظام في قمع شعبه إلى أقصى حدّ، وهناك رضًا أميركي على دور تدخل إيران، وما يشبه التكليف الأميركي لروسيا بتولي تلك المهمة، ومنذ بيان جنيف في 2012. وعلى ذلك إضعاف سورية والسيطرة عليها، جاء بدعم جثة النظام المنهك والمتهالك، أولاً.

صحيحٌ ما كتبه حيّان عن توافق روسي أميركي بشأن إضعاف حصة تركيا من سورية، والذي لحقه إضعاف المعارضة السياسية والعسكرية أيضاً؛ لكن الاستشهاد بعلاقة أنقرة بإقليم كردستان العراق لا يعني قبولها عناصر حزب العمال الكردستاني على حدودها، وفي الأصل هي تدعم المجلس الوطني الكردي، المقرّب من حكومة كردستان، والمطرود من شرق الفرات. الوقائع التي حصلت تختلف مع السردية التي قدّمها حيّان حول المطامح التركية في سورية؛ فبعد مجيء التحالف ودعمه «قوات سوريا الديمقراطية»، باتت كل السياسة التركية في سورية تستند إلى المخاوف من الخطر الكردي على حدودها، وبات هدفها السيطرة على كامل الحدود وبعمق كاف، ومنع الاعتراف بإدارة ذاتية مستقلة يديرها عناصر الوحدات الكردية التابعة لحزب العمل الكردستاني. هذا دفع تركيا إلى الاعتذار من روسيا عن حادثة إسقاط الدفاعات الجوية التركية طائرة سوخوي 24 الروسية أواخر 2015، والدخول في حلف أستانة، والقبول بالمسار الروسي بشأن «خفض التصعيد» وتسليم المناطق واللجنة الدستورية، وذلك كله بمباركة أميركية.

دعمت روسيا الفيلق الخامس، وصارت ترفده بعناصر المصالحات، وذلك لتقليص النفوذ الإيراني ضمن جيش النظام، وليس لإحداث فرقٍ تدعم تشكيل أقاليم مستقلة، حيث تنتقل قطع الفيلق الخامس في كل المناطق السورية، ولا تختص ببقعة جغرافية محدّدة. تريد روسيا أن يسيطر النظام على كل المناطق، وكما كان الأمر قبل 2011، وهذا محور الخلاف في مفاوضاتها مع «الإدارة الذاتية لشرق الفرات»، وسبب لفشل المصالحة في درعا، كما أسلفت في مقالي السابق.

أصبحنا نستخدم كلمة «فدرلة» مرادفة للتقسيم، والعكس يجب أن يكون هو الصحيح، أي أن تعني تجميع المقسّم؛ توقفت الحرب في سورية بشكلها الواسع، وهناك شبه تثبيت لخطوط التماس، وبذلك يكون المقسّم هو ثلاث مناطق نفوذ، وهي ما يستحق النقاش بشأن مستقبلها، وليس إمكانية إحداث مناطق نفوذ جديدة. أفردت في مقالي السابق أسباب كل دولةٍ على حدة في رفض الفيدرالية في سورية، أي ليس هناك إجماع دولي حول ذلك، كما أعتقد حيان. بات رفضُ تلك الأطراف واضحاً في سياساتها على الأرض. ويستند تحليلي إلى الوقائع اليومية المتغيرة، وليس إلى «لغة الخطابة والتمنيات» وفق تعبير حيان؛ حيث سبق أن ناقشت مؤسسة رائد الأميركية القريبة من دوائر القرار في البيت الأبيض، قبل سنوات، خيارات التقسيم، والفدرلة، والتحاصص الطائفي، والإبقاء على لامركزية محدودة. ومن الواضح أن الإدارة الأميركية تتهرّب من مأزق دعم الإدارة الذاتية التي يسيطر عليها الأكراد، وتدفع بهم نحو تركيا، للتوافق بصيغةٍ ما مع النظام، وأن الوجود الأميركي العسكري الحدود شرق الفرات هو لمنع النفط والغاز عن روسيا والنظام، ورقة ضغط، لتحقيق الشروط الأميركية، فيما الوجود العسكري الأميركي الأكبر هو في قاعدة التنف، أي خارج مناطق الإدارة الذاتية.

(كاتبة سورية)

> حصلت ثورة شعبية، واتجهت الإرادات الدولية نحو وأدها، وإضعاف الدولة السورية وتفتيت المجتمع

أحمد الصياد... اليساري الأخير وديناميو اليونسكو

نبيل البكيري

رحل بصمت الزهاد وبساطة الدراويش، وهدوء الحكماء وعظمتهم، رحل في أحد مستشفيات باريس يوم 26 يوليو/ تموز الحالي، الباحث والمفكر والأديب والروائي والمترجم والأمين العام لمنظمة اليونسكو، الإيمي احمد الصياد، عن 69 عاماً، والذي قضى ثلث عمره في أروقة اليونسكو وردهاتها خبيرا ومديرا وباحثا، وجنديا مجهولا لكثير من إنجازاتها في العالم 20 عاما. ومحطة اليونسكو في شخصية أحمد الصياد، متعدد المواهب والقدرات، تتويج لمحطات نضالية سابقة ومتعدّدة، لكنها أخرها وأكثرها عطاء وحضورا، كما يقول صديقه ورفيق دربه علي محمد زيد، في تقديمه كتاب الصياد «اليونسكو رؤية القرن الواحد والعشرين»، فقد كتب «لا يمكن التفكير بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو، وتحولاتها من حيث رسالتها العالمية ورؤاها ومبادئها ومثلها، ومن حيث تكييف برامجها وبنيتها الإدارية، من دون ربط ذلك كله باحمد الصياد، أهم دبلوماسي عربي في المنظمة خلال هذه الفترة».

شغل الصياد منصب مدير مساعد لليونسكو (1996 – 2011)، وانتخب قبلها رئيسا للجنة البرامج والعلاقات الخارجية في اليونسكو (1991 – 1993)، ورئيسا للجنة الخاصة أيضا (1989 – 1993)، ورئيسا للجنة دول 70 والصين (2014)، وقبلها رئيسا للمؤتمر العام لليونسكو (1993-1995). وخلال كل هذه الفترات كان الصياد ديناميو اليونسكو المحرّك وراسم قراراتها وسياساتها، وكانت اللغة العربية وثقافاتها وآدابها تحضر كثيرا في مشاريع اليونسكو وبرامجها. ومع هذا، لم يكن أحمد الصياد مجرّد خبير دولي تكنوقراط، قذف به التأهيل العلمي الجيد، لغاتٍ وأكاديميا، إلى قيادة مهام دولية وعالمية عديدة، بل هو قبل هذا كله، مناضل يمني قُدّ، عركته محطات النضال الوطني ومنحته خلاصة تجاربها، لتصبح منه شخصية وطنية فذة وصلبة لا تعرف المداهنة والمراوغة في ما يؤمن به ويعتقد بصوابه، فالصياد شخصية وطنية بامتياز، خاضت غمرة النضال اليمني على مدى سنوات النضال الأولى، مشاركة في أهم محطاتها وأكثرها تعقيدا، وهي محطة حصار صنعاء في نهاية سبتينيات القرن الماضي، مشاركاً فيها قائدًا ومنظّرًا وجنديا، عدا عن انخراطه الكبير في كل محطات نضال الحركة الوطنية اليمنية.

في روايته «دروبٌ صنعاء» (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017)، يكشف الصياد عن شهادته مشاركا في تلك المرحلة، وصراعاتها وتعقيداتها الكبيرة، وكيف تمكّن الإماميون بعد هزيمتهم العسكرية من الانتصار السياسي على الثوار الجمهوري، بدفعهم الجمهوريين للاقتتال الدامي في 24 أغسطس/ آب 1968 المشؤوم الذي أجهض نضالات اليمنيين بالسير نحو دولة العدالة والمواطنة المتساوية.

سذاجة اعتذاريي الانقلاب في تونس

أسامة أبو ارشيد

ما يجري في تونس انقلاب مكتمل الأركان، حتى الآن. ولا يخالف هذا تكييفه أنه مسعى إلى التأسيس لـ«ديكتاتورية دستورية»، كما كانت أشارت وثيقة رئاسية سرّية تمَّ تسريبها في مايو/ أيار الماضي، فالتعدّي على الدستور والاستحواذ على الحكم، سواء بالقوة أم بالخداع والمراوغة، أمران يدخلان في تعريف الانقلاب. ولا ينبغي التوهم أننا أمام نزاع صلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والبرلمان، ولا حتى أمام خلافٍ بشأن طبيعة النظام السياسي التونسي الذي يريده الرئيس قيس سعيّد رئاسياً، في حين أنه في الأصل برلمانيٌّ، انتهى به الأمر مختلطاً. القضية أعمق من ذلك وأخطر. ما يجري هو استكمال لحلقات وأد روح التغيير والديمقراطية في المنطقة العربية، وهو يأتي في سياق إقليمي تُهَنْدِسُهُ دول عربية تتزعم معسكر الثوراتِ المضادّة.

هذه هي الحقيقة التي لا ينبغي أن تغيب عن تكييفنا المشهد التونسي الراهن، وأي انجرار إلى التبريرات التي يقدّمها التيار الداعم للانقلاب، مثل عدم كفاءة عمل مؤسستيّ البرلمان والحكومة، وتدهور الأوضاع الشعبية المعيشية، وتصاعد الإصابات بفيروس كورونا، تغدو وقوعاً في شرك التشتيت الذي نصبه هؤلاء. وللأسف، فينا كثيرون ممن لا يتردّدون، سفهاً وجهالة، في أن يكونوا اعتذاريين عن الطغاة والمستبدّين والتسويغ لهم. أيضاً، أي تساوق مع المزاعم التي تحاول تصوير الأمر على أنه صراع علماني – إسلامي، أو اختزال الأمر في أخطاء التيارات الإسلامية، تكتيكياً واستراتيجياً، في سيرورة عملها السياسي، والحديث هنا عن حركة النهضة تحديداً، يغدو نوعاً من الإسفاف والتواطؤ، بل وخوضاً لمعركةٍ ضد عدو مُتَخَيَّل يريد معسكر الثورات المضادة أن يجعله موضوع التناطح، في حين يخنق هو ما تبقى من روحية تتوق إلى التغيير الديمقراطي عربياً.

لا أريد أن أسترسل كثيراً في تفاصيل الانقلاب ومقدماته وحيثياته وحيله، ولا في مزاعم سعيّد عن خطورة الأوضاع واضطراره إلى التدخل لإنقاذ البلاد، ولا حتى عن كذب استناده إلى الفصل 80 من الدستور التونسي، فقد قيل وكتب الكثير في ذلك، وتمَّ تفنيده. الحقيقة هنا واحدة، ما فعله سعيّد هو سطو على السلطة، بدعم من دول عربية، وتحديداً من الإمارات ومصر والسعودية. لم يكن سعيّد، منذ توليه الرئاسة عام 2019، طرفاً محايداً في النزاع والشقاق السياسي الذي تعاني منه تونس، وجعل منه أحد مبرّرات انقلابه. هو خصم منذ اليوم الأول. لم يكن حكماً بين السلطات، مترفّعاً عن التجاذبات السياسية والحزبية، بل كان مسعّراً لنيرانها، صابّاً الزيت على ألسنة لهبها، وعنصراً مخرّباً لإيجاد أي توافقات وطنية، ومعطّلاً لتعزيز الضمانات الدستورية لتحقيق استقرار سياسي.

ما لا يفهمه بعض السطحيين الذي خرجوا يحتفلون بانقلاب سعيّد، ظانّين أنه يمكن أن يكون المنقذ المنتظر، أن الرجل لا يملك مشروعاً سياسياً، ولا رؤية، ولا برنامجاً. هو سياسي شعبوي بامتياز، لا يقل سوءاً عن الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب. حكم الأخير دولة عظيمة، من حيث الإمكانات ورسوخ المؤسسات والقوة. ومع ذلك كاد أن يودي بها. صحيحٌ أن «المؤسسة الحاكمة» تمكّنت في المحصلة من لجم نزواته وجموحه المنفلت، ولكن ذلك لم يمنع خدوشاً حادّة ألحقها بالديمقراطية الأميركية، وانقساما مجتمعياً عَمَّقَهُ، وأضراراً كارثية، اقتصادياً وصحياً واستراتيجياً، ترتّبت على سنوات رئاسته الأربع. وبعد قرابة ثمانية أشهر من نهاية رئاسته، ما زالت الولايات المتحدة تترنّح منها، وما زال التوتر المجتمعي والحزبي يتصاعد ويتسع، إلى درجة أن تصبح المطاعيم ضد كورونا وارتداء الكمّامات الطبية عنواناً للهوية الحزبية والسياسية والإيديولوجية. أما ثالثة الأثافي، فهي بقاء سطوته على الحزب الجمهوري وعلى عشرات الملايين من الأميركيين، بمعنى أن الولايات المتحدة لم تشهد بعد نهاية الحقبة الترامبية، هذا إذا كانت ستنتهي فعلاً.

هذا حال الدولة الأعظم، ذات المنظومة القيمية والديمقراطية والمؤسّساتية الراسخة، فكيف سيكون حال تونس تحت رئيس شعبوي، نجح فيما فشل فيه ترامب، منصّباً نفسه مصدراً للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع أنه لا يملك خبرةً في الحكم، ولا يملك رؤية ولا ومشروعاً، ولا حتى برنامجاً لإدارة الدولة وتسيير شؤونها؟ المفارقة هنا أن بعض السذّج، تونسياً وعربياً، ممن يتعاطفون مع الخطاب الخشبيّ المُتَكَلِّفِ المُتَقَعِّرِ للرجل، يعجزون عن استيعاب أنه ليست الديمقراطية التونسية وحدها التي فشلت في التصدّي لكثير من أزمات مجتمعها ومعضلاته وطموحاته، بل إنك لا تكاد تجد دولةً عربيةً واحدة ناجحة. وإذا كان هذا هو الحال، فلماذا لا يكون الجواب انقلاباً على كل تجربة فاشلة، كما في مصر مثلاً، التي وقع فيها انقلاب عسكري دموي، ومع ذلك هي دولة فاشلة اليوم؟ إذن، المسألة ليست مرتبطةً بنجاح تجربةٍ أو فشلها، بقدر ما أنها مرتبطة بنظام الحكم فيها، ديمقراطيًا كان أم دكتاتوريًا، فإذا كانت تتوسّل الأولى فلا مناص من وأدها، وذلك حفاظاً على زيف «الاستثناء العربي» المتنافر، حسب زعمهم، مع الطبيعة والثقافة العربيتين.

لا شك أن التجربة الديمقراطية التونسية في مهدها عانت من العوار، وهذا مفهوم، فللأسف لا يوجد تراث خبراتي يُبنى عليه، ولا يوجد سياق عربي يستفاد منه. هذا لا ينفي أخطاء، بل وخطايا، ارتكبها فاعلون كثيرون في فضاء التجربة التونسية. ولكن حصر كل الرزايا والعثرات بهم تعسّف في الحكم، وقد يكون داخلاً في سياق التواطؤ. ثمَّة من لم يتوقف عن التآمر، داخلياً وخارجياً، على ثورة الياسمين، مهد الثورات العربية منذ أكثر من عقد. كانت ثمَّة هَنْدَسَة للفوضى في البلاد، بما في ذلك تمكين مهرجين وتسويقهم في البرلمان، من مخلفات نظام زين العابدين بن علي، لتكره الناس بالديمقراطية. وعلى الرغم من أن حركة النهضة، وهي الحزب الأول في عدد المقاعد في البرلمان الحالي، لم يعط فرصة تشكيل الحكومة، ودخل في مساومات وتوافقات كثيرة مع قوى حزبية علمانية أخرى، من خلفياتٍ شتى، إلا أن هناك من يصرّ على تصوير الأمر وكأنه صراع إسلامي – علماني، وعلى أنه فشل

> نجح معسكر الثورات المضادّة في النفاذ إلى مهد الثورات العربية وأملها في تجربة ديمقراطية ناجحة، مستغلاً بعض هفواتها وهناتها وأخطائها

> موقف الأحزاب والقوى السياسية التونسية ضعيف، وموقف القوى النقابية والمدنية كمن يمسك العصا من المنتصف، والموقف الشعبي مرتبك

جديد في الحكم لما يوصف بـ«الإسلام السياسي». ليس الإسلاميون وحدهم هم من يرفضون انقلاب سعيّد، بل الغالبية، وإن لم يكن ذلك بالوضوح المطلوب، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني وأساتذة القانون والخبراء الدستوريون وقضاة كثيرون، إلا من بعض مرتزقة معسكر الثورات المضادة. ومع ذلك، سارع إسلاميون كثيرون مهووسون بجلد الذات إلى تحميل «النهضة» المسؤولية الحصرية عن الانقلاب. لا شك أن «النهضة» تتحمّل جزءاً كبيراً من الفشل، ولكن المنظومة السياسية والحزبية التي أنتجتها الثورة شريكة في ذلك أيضاً. ولا تملك إلا أن تقف مشدوهاً أمام بعض الإسلاميين الذين كانوا يتغنون بالأمس بـ«حكمة» النهضة ومرونتها في التعامل مع «الدولة العميقة» في تونس، وجنوحها نحو السلم معها، وبناء التوافقات مع خصومها السياسيين والإيديولوجيين، مقارنةً بتجربة الإخوان المسلمين في مصر، وهم يقرّعونها اليوم ويعتبرونها مسؤولة عن كل ما يجري بذريعة تهاونها في الحسم! إنهم التيار نفسه الذي يتغنّى بقوة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وحزمه، وحركة حماس في قطاع غزة، من دون أن يدركوا اختلاف السياقات وحيثيات كل تجربة، وإذا ما فشلت واحدةٌ من هاتين التجربتين سيكون مصيرُهما الجلد، أيضاً، من هؤلاء.

باختصار، ما يجري في تونس ليس خلافاً على تفسير الدستور، وانقلاباً على أسس التوازن المفترض بين السلطات فقط، وهو قطعاً ليس محاولةً لإنقاذ البلاد من فشل آليات الحكم القائمة، ولا حتى لسحق الإسلاميين فحسب، بل إنه يندرج في سياق إجهاض أحلام العرب بالديمقراطية والحرية والكرامة والمواطنة والإنسانية. للأسف، نجح معسكر الثورات المضادّة في النفاذ إلى مهد الثورات العربية وأملها في تجربة ديمقراطية ناجحة، مستغلاً بعض هفواتها وهناتها وأخطائها، ومستعيناً برئيسٍ مسكونٍ بنرجسيةٍ لا مقوّمات لها، أخذ تونس رهينة، وعطّل مسار تقدمها، فانتهى الأمر إلى ردّة ديمقراطية جديدة. هل هذا يعني أن الستار قد أسدل على المشهد؟ ليس بالضرورة، فمع أن موقف المؤسّستين، العسكرية والأمنية، يبدو متساوقاً مع هذه الردّة، والموقف الغربي غامض، وموقف الأحزاب والقوى السياسية التونسية ضعيف، وموقف القوى النقابية والمدنية كمن يمسك العصا من المنتصف، والموقف الشعبي مرتبك، إلا أنه لا يمكن الجزم بما ستؤول إليه الأوضاع، مع ضرورة الاعتراف بأن سعيّد يبدو في وضع أقوى من معارضيه.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

أي سيناريوهات تنتظر تونس؟

محمد أحمد القابسي

في الوقت الذي يستمرّ فيه الجدل في تونس بشأن ما أقدم عليه رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتفعيله الفصل 80 من دستور 2014، وأمام استمرار تدفق سيل القراءات السياسية والقانونية، والتي اعتبر أغلب أصحابها من فقهاء القانون الدستوري، ومن فاعلين سياسيين وحقوقيين ومتابعين للشأن العام، أن ما قام به سعيد انقلاب على الدستور، ونسف لمسار كامل، حسب قراءة متعسفة وشخصية لفصوله القانونية، فيما اعتبر آخرون، ولأسباب مختلفة، هذا الإجراء الخطير محاولة من الرئيس لتصحيح مسار متعثر عاشت على وقعه منظومة هزيلة منذ الثورة في العام 2011.

وبقطع النظر عن دستورية أو عدم دستورية ما اتخذه سعيد من قرارات في ساعة متأخرة من يوم الأحد 25 يوليو/ تموز الجاري (ذكرى عيد الجمهورية)، تعلقت أساسا بتجميد عمل البرلمان ثلاثين يوما، وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، ورفع الحصانة عن كل النواب، وتوليه رئاسة النيابة العمومية، علاوة على تدابير استثنائية شملت إعفاء وزير الدفاع الوطني إبراهيم البرطاجي، ووزيرة العدل بالنيابة حسناء بن سليمان، ووزير الداخلية بالنيابة هشام المشيشي، إلى جانب تكليف الكتّاب العامين لهذه الوزارات أو مديري المصالح الإدارية بتولي تسيير شؤونها، بقطع النظر عن ذلك كله، فالثابت أن تونس، بعد هذا التاريخ، لن تكون كما كانت قبله، فالحركة التي أقدم عليها سعيّد لا تتمثل فقط في ما ذكر، بل هي سعي محموم وواضح إلى تغيير كلي وجذري للمنظومة السياسية برمتها، دستوريا وقانونيا وواقعيا، يمكن اختصارها في عنوان واحد، أن سعيد أصبح الآن هو الدولة والمنظومة، وأن تونس ستدخل، على مدى ثلاثين يوما، أفقا مجهولا غير مسبوق، عنوانه الأبرز إنهاء منظومة والإتيان بأخرى مجهولة الملامح والهوية، وقد تكون طريقا معبّدة للعودة إلى الحكم الفردي والاستبداد الذي ثار عليه التونسيون. ولذلك طالبت القوى الحية، ومجمل النخب في البلاد، سعيّد بضماناتٍ قويةٍ وواضحة، حتى لا يتحول تأويله المتعسف للفصل 80 من الدستور إلى سيف مسلط على رقاب التونسيين، يحدّ من حرياتهم العامة والخاصة، ولا سيما من حرية التعبير والصحافة والتظاهر... يضع فيه الرئيس يده على القضاء، حتى لو كان ذلك تحت شعار مكافحة الفساد، معيدا زمن الزعيم الملهم والرئيس المنقذ أو المستبد العادل الذي لن يعود إليه التونسيون إطلاقا. ما هي السيناريوهات التي تنتظرها البلاد في ظل هذه التحوّلات والمفاجآت؟

من الطبيعي أن تكون مقدّمات هذه السيناريوهات إسراع الرئيس فورا بوضع خريطة طريق واضحة المعالم للمرحلة المقبلة، تتضمّن روزنامة محدّدة تضبط آجال انتهاء العمل بالتدابير الاستثنائية التي اتخذها، والعودة سريعا إلى نسق المسار الديمقراطي في البلاد. ورشحت معطياتٌ من اللقاءات التي جمعته برؤساء المنظمات الوطنية، الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد التونسي للفلاحة والاتحاد الوطني للمرأة، أنها تشدّد على هذه الضمانات، وتعتبرها شرطا أساسيا لموافقة سعيد في ما أقدم عليه.

وتقول هذه المعطيات إن دولا صديقة، مثل قطر وألمانيا وتركيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي (الشريك الأول لتونس)، ذهبت في هذا الاتجاه، علاوة على مجمل الأحزاب التي نبهت، من خلال مواقفها، إلى خطورة الالتفاف على المسار الديمقراطي. ويُخشى من أن سعيّد قد قيّد نفسه بأجل شهر وحيد لتنفيذ التدابير الاستثنائية التي أعلن عنها، والواردة في الفصل 80 من الدستور، وهي مدة قصيرة جدا. وقد لا تكفي لتمرير قراراتٍ وإجراءاتٍ تهم مصير البلاد، إذ تتطلب حيزا زمنيا واسعا للمصادقة عليها وتنفيذها، خصوصا إن كانت ذات طابع تشريعي أو ترتيبي يهم تصحيح مسارات إدارية وقانونية وسياسية، وهي معرّضة للطعن في أي وقت، ان لم تكن تتمتع بنسبة عالية من الشرعية الدستورية والقانونية. إذ يبدو أن سعيّد، بعدما أقدم على ما أقدم عليه، أصبح متخوّفا من المجال الزمني الذي حدّده لنفسه، والذي قد يفقده، في صورة عدم تنفيذ وعوده، مناصريه والمؤمنين بالديمقراطية وحلفاء تونس في الخارج ومنظومة العلاقات الثنائية والدبلوماسية.

ومهما يكن من أمر، وفي ظل الثلاثين يوما، فإن قيس سعيّد وجد نفسه أمام ثلاثة سيناريوهات صعبة، أولها دعوة ممثلين عن الأحزاب والمنظمات الوطنية إلى الاتفاق سريعا على الخطوط الكبرى لتجاوز الأزمة، مع التزام علني بعدم الخروج عن الشرعية الدستورية والانتخابية، وإن ما قام به ليس انقلابا على الدستور أو المسار الديمقراطي. كان ذلك المطلب الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل، كبرى المنظمات النقابية في تونس، والذي طالب كذلك سعيّد في بيان أصدره، بعد اجتماع أمينه العام نور الدين الطبوبي بسعيّد، بضماناتٍ أخرى، أهمها ضمان حرية التعبير ومراجعة مسألة رئاسة النيابة العمومية والتمسّك بالدستور في أي إجراء يتخذه الرئيس، والنأي بالبلاد عن العنف والفوضى، مع الحدّ من الاجتهادات المفرطة في تأويل الدستور في ما سيتخذه الرئيس من مراسيم وتدابير وإجراءات، والعودة فورا إلى السير العادي لمؤسسات الدولة، بما يضمن استمرار المرفق العمومي لكل التونسيين.

ومن غير المستبعد في هذا السياق أن تصدر عن رئاسة الجمهورية، من ساعة إلى أخرى، روزنامة قصيرة في الأجل تضبط خريطة طريق الثلاثين يوما، وبيانات تحدّد خيارات النظام السياسي الذي ستعرفه تونس خلال الأيام والأسابيع المقبلة، وخصوصا مشروع قانون تنقيح القانون الانتخابي، وفكرة الاستفتاء الشعبي لتنقيح الدستور وإجراء انتخاباتٍ سابقة لأوانها، والتحوّل إلى نظام برلماني صريح أو رئاسي صريح.

أما الخطوة التي ينتظرها الجميع، وتشكل مضمون السيناريو الثاني، فتتمثل في تعيين رئيس حكومة يبادر إلى تشكيل حكومة جديدة بصيغة مدنية، تبادر فورا بمباشرة مهامها، في ظل ما تشهده البلاد من تحدّيات قاسية، ممثلة في شحّ المالية العمومية وتردّي الخدمات وتزايد ضحايا جائحة كورونا، خصوصا وقد توفرت اللقاحات وأصبح مخزون الأوكسيجين مُرضيا، وتكليف وزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي، المشهود له بالقدرات القيادية والاستقلالية السياسية، بإدارة الملف الصحي.

أما السيناريو الثالث فيخشى فيه أن يمضي سعيّد في تنفيذ قرارات استثنائية فردية، قد لا تروق ولا تتوافق مع الضمانات التي قدّمها للمنظمات والدول والأحزاب، محتكرا السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهو أسوأ السيناريوهات الذي قد يعجّل بانتحار سعيد سياسيا، والدخول بالبلاد في أتون المجهول. إذ لا أحد يعلم مدى التزام الرجل بتجميد عمل البرلمان للفترة المحددة بشهر، أم سيتواصل هذا التجميد، وخصوصا أن الفصل 80 (في الدستور) الذي اعتمده سعيّد في ما أقدم عليه يشترط أن يظل البرلمان في حالة انعقاد، وأن يستشير رئيس الجمهورية قبل تفعيل هذا الفصل رئيسي الحكومة والبرلمان، وذلك ما نفاه راشد الغنوشي، رئيس مجلس النواب. ويجمع متابعون للشأن السياسي، وللوضع الذي تردّت فيه تونس، على أن هذه الفرضية تظل ممكنة في غياب المحكمة الدستورية.

وفي غضون عدم وضوح ما يصدر عن الرئيس، تقول جهات موثوقة إن سعيّد سيُقبل، من يوم إلى آخر، على اتخاذ قراراتٍ عديدة، من شأنها أن تزيد في تعقيد الوضع وتشبيك مسارات صعوبة الخروج من الأزمة، تهم خصوصا تعليق المجالس البلدية أو حلها، وإقالة عدد كبير من المحافظين، ومنع سفر رجال أعمال ومسؤولين سابقين وموظفين رفيعين في وزارة العدل خصوصا. كما قد يبادر بتسمية مسؤولين جدد لكبرى المؤسسات العمومية، وإصدار مراسيم تشريعية عاجلة في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولا يستبعد كذلك إيقاف متورّطين في قضايا فساد وإرهاب، بينهم نواب وسياسيون.

وفي ظل تواتر الأحداث وتسارعها، قد تقبل تونس على سيناريوهات أخرى أكثر تعقيدا وخطورة، بما يمكن أن ينسف مسارا كاملا للثورة والتحول الديمقراطي، أو يؤسس لجمهورية ثالثة، قوامها سلطة القانون والمؤسسات. ومهما يكن من أمر، فإن التونسيين، نخبا وشعبا، لا يقبلون العودة إلى الوراء والتضحية بمكتسباتهم في الحرية والكرامة.

(كاتب تونسي)

> أصبح سعيّد الدولة والمنظومة، وستدخل تونس أفقاً مجهولاً غير مسبوق، عنوانه الأبرز إنهاء منظومة والإتيان بأخرى مجهولة الملامح

> تقول جهات موثوقة إن سعيّد سيُقبل، من يوم إلى آخر، على اتخاذ قرارات عديدة، تزيد في تعقيد الوضع وتشبيك مسارات صعوبة الخروج من الأزمة

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads